كيف يعيش الفقراء في ظل الغلاء؟

أثر ارتفاع الأسعار وتخفيض الجنيه على حقوق المصريين

كيف يعيش الفقراء في ظل الغلاء؟

أثر ارتفاع الأسعار وتخفيض الجنيه على حقوق المصريين

مارس 2023

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

كتبت هذه الورقة مي قابيل الباحثة بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وحررها
وائل جمال مدير الوحدة ذاتها بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية

قفز معدل زيادة أسعار المستهلكين (التضخم) في مصر لأعلى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات، ليسجل في فبراير من العام الجاري 32.9% لإجمالي الجمهورية. وقادت أسعار الطعام والشراب هذا الارتفاع، إلا أنه انعكس على كل السلع والخدمات الأساسية، بما فيها النقل والمواصلات والرعاية الصحية. يمثل هذا الوضع ضغطًا شديدا على مستويات معيشة معظم المصريين، بعد أن فقد الجنيه نصف قيمته خلال عام واحد، ويشكل خطراً بالذات على الفئات الأفقر، التي لا تستطيع توفير احتياجاتها الأساسية، والتي كانت نسبتها من إجمالي المصريين تقترب من الثلث قبل عامين من بداية الأزمة. وتتزايد المخاطر مع استمرار تعرض الجنيه للضغوط، وترجيح العديد من بنوك الاستثمار العالمية اتجاه سعره للتخفيض[1] مجددًا في وقت قريب.

من ناحيته، يركز الخطاب[2] الحكومي على إبراز البعد الدولي للأزمة، وأن زيادة الأسعار[3] ظاهرة يشهدها العالم كله، وينكر أي دور للسياسة الحكومية في خلق أو مفاقمة هذا الوضع[4]. لكن الهشاشة التي يعانيها الاقتصاد المصري، والاختلالات المتراكمة التي لا تتم مواجهتها، تجعل وطأة الأزمة عليه أكبر بكثير. لذلك تبدو الإجراءات[5] التي أعلنت عنها الدولة في بداية مارس الجاري لتوفير نوع من الحماية الاجتماعية لبعض الفئات في مواجهة الأزمة، من رفع للحد الأدنى للأجر وزيادة الحد الأدنى للإعفاءات الضريبية، وكذلك زيادة مخصصات برنامج تكافل وكرامة، رغم أهميتها، بعيدة عن تحقيق هدف حماية الملايين المهددين بالحرمان من حقهم في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ومختلف الحقوق الأساسية.

وتركز هذه الورقة على تأثير موجات الغلاء على معيشة الفقراء بشكل خاص وقدرتهم على

1 إلى أين يتجه الجنيه المصري؟، موقع اقتصاد الشرق بلومبرج، 2023/3/7، https://rb.gy/xcshwk

2 وثيقة مركز معلومات مجلس الوزراء للرد على أبرز القضايا المثارة بشأن ارتفاع المستوى العام للأسعار في مصر، 2014/2/14، https://www.idsc.gov.eg/News/View/16192

3 «رئيس الوزراء: كل دول العالم تعاني من ارتفاع أسعار السلع»، موقع اليوم السابع، 2023/2/22، https://rb.gy/87utsp

4 «السيسي يعلق على ارتفاع الأسعار: ده واقع إحنا مش سببه»، موقع جريدة المال، 2023/2/26، https://rb.gy/0palgn

5 صفحة المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية على موقع فيس بوك، 2023/3/2، https://rb.gy/okkvbd

تأمين احتياجاتهم الأساسية، ومستويات معيشة المصريين قبل بداية تلك الموجات الأخيرة، وتستعرض أسباب ارتفاع معدلات التضخم وعلاقتها بالسياسات الاقتصادية المتبعة، ثم تُقيّم مدى فعالية الإجراءات الحكومية التي تم الإعلان عنها في مواجهة تلك الأوضاع.

الفقر يزيد.. والغذاء يقل

يؤدي تخفيض قيمة العملة وارتفاع معدلات زيادة الأسعار إلى رفع تكاليف المعيشة بشكل يمس مباشرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وفرص حصولهم على الغذاء الكافي والخدمات الأساسية، ويزيد من حجم اللامساواة المرتفعة بالفعل فيما يتعلق بالدخل والثروة، خاصة مع زيادة أعداد الفقراء التي تحدث عادة مع هذه التغيرات، وكذلك تدهور أحوالهم المعيشية، والذي يؤثر بشكل خاص على أوضاع النساء والفتيات.[6]

تتأثر المجموعات الفقيرة بتضخم أسعار الغذاء بشكل أكبر من غيرها، لأنها تخصص جزءًا أكبر من دخلها المحدود لاستهلاك الغذاء. ويقسم الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء السكان إلى عشرة شرائح بحسب إنفاقهم، لتسهيل المقارنة بين مستوياتهم المعيشية. ويُظهر بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في آخر نسخه قبل ثلاث سنوات أن الشرائح الأكثر فقراً تنفق نسبة أكبر من الدخل على بنود الطعام والشراب مقارنةً بالفئات الأعلى، حيث توجه الشريحة الأقل دخلًا حوالي 47% من إنفاقها لهذا البند. وتقل النسبة قليلًا في الشريحتين الثانية والثالثة الواقعتين تحت خط الفقر، ولكنها تبقى قريبة من نصف النفقات.[7]

بينما تنخفض نسبة الإنفاق على هذا البند تدريجيًا في الشرائح الوسطى لتمثل نحو ثلث الإنفاق، وتقل بشكل ملحوظ في الشريحتين الأعلى ليمثل الطعام والشراب 26% فقط من إنفاق الشريحة التاسعة و20% من إنفاق الشريحة العاشرة، الأكثر دخلًا وإنفاقًا.

6 "Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation", UNCTAD, 82022/6/, https://rb.gy/eq6olf

7 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019

لا تتأثر الفئات الأكثر فقرا بارتفاع الأسعار فقط لمحدودية دخولها عمومًا، ولكن لأن أكثر السلع ارتفاعًا في الأسعار كانت السلع الغذائية، ووصلت نسبة زيادتها إلى 61.5% في فبراير الماضي، وهي التي قادت زيادة المؤشر العام لأسعار المستهلكين. وشهدت معظم مجموعات الغذاء الرئيسية زيادات كبيرة على رأسها الحبوب والخبز، اللحوم والدواجن، والألبان والجبن والبيض.

وبناء على مسح أجراه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية على عينة من 6 آلاف أسرة فقيرة أو قريبة من الفقر في مناطق مختلفة داخل مصر (خلال الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2022) حول تغيّر أنماط الاستهلاك بعد تخفيض الجنيه في مارس 2022، وأهم آليات التكيّف التي اتبعتها، تبيَن اتجاه الأسر إلى تقليص إنفاقها بنسب كبيرة على مجموعات السلع الغذائية غير المدعمة بعد موجات ارتفاع الأسعار.

فتراجع استهلاك 85% من الأسر من اللحوم، وخفضت 75% منها استهلاكها من البيض، و73% منها استهلاك الدواجن، و61% منها الأسماك، و60% منها قللت استهلاكها من اللبن. وعللت النسبة الأكبر من الأسر هذا التخفيض في الاستهلاك بارتفاع الأسعار.[8]

في المقابل تتجه الأسر الفقيرة إلى استبدال بعض العناصر الغذائية بأخرى أقل تكلفة وأقل كذلك في القيمة الغذائية كما يوضح المسح، فالسلعتان اللتان زاد استهلاكهما هما البطاطس وأنواع من المكرونة.

صورة لمستويات المعيشة قبل موجات الغلاء الأخيرة

حين ضربت الأزمة في 2022 لم يكن الوضع ورديًا، بعد صدمات متتالية أثرت على معيشة السكان، تضمنت تخفيض العملة في 2016 ورفع أسعار الوقود أكثر من مرة، ثم وباء كوفيد 19 بكل انعكاساته على فرص العمل ومستويات الدخل.

8 Food price shocks and diets among poor households in Egypt", op. cit"

ويوضح أحدث بحث منشور للدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر (2020/2019)، وهو الوثيقة الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها في متابعة الأوضاع المعيشية للسكان، أن ما يقرب من ثلث السكان لم يتمكنوا من توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية، والتي تتمثل في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، حيث بلغت نسبة الواقعين تحت خط الفقر القومي 29.7% (حوالي 31 مليون شخص)، وهم من يعيشون بأقل من 857 جنيه شهريا للفرد، وذلك قبل أزمة كورونا حيث توقف المسح عند مارس 2020 قبل أن يترك الوباء أثره.

شكل رقم (1)

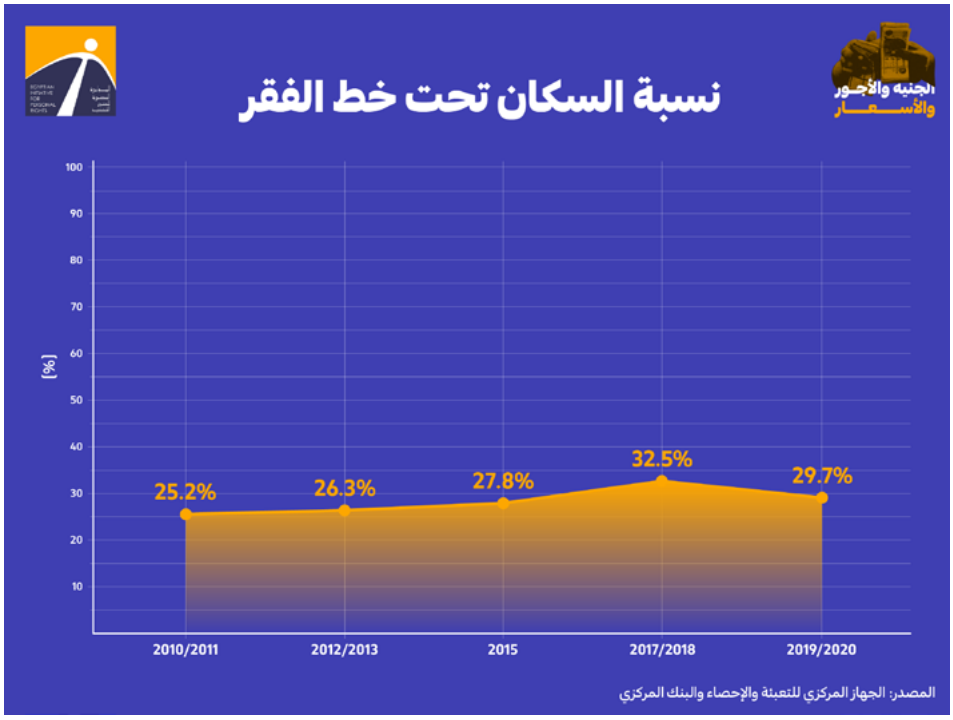

هذا المبلغ الذي كان يحقق الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية بحسب بحث الدخل والإنفاق فقد نصف قدرته الشرائية مع التراجع الذي شهدته قيمة الجنيه في الشهور الماضية، وبالتالي انخفض المستوى المعيشي للفقراء من جهة، وأصبحت فئات أوسع من السكان مرشحةً للنزول تحت خط الفقر من جهة أخرى، لأن دخولهم المحدودة التي تراجعت قيمتها لم تعد تؤمن لهم احتياجاتهم الأساسية.

فبينما كان 4.5% من السكان في 2020/2019 يعيشون في فقر مدقع لا يمكنهم من تلبية حاجتهم من الغذاء الأساسي، حسب بحث الدخل والإنفاق، بنفقات تقل عن 550 شهريا للفرد، صارت أوضاعهم شديدة القسوة في 2023 مع ارتفاع معدلات زيادة أسعار الطعام والشراب بنسبة 61.5% في فبراير الماضي، حسب البيانات الرسمية.

ووفقًا لتقسيم شرائح السكان، الذي يعتمد عليه بحث الدخل والإنفاق، بلغ متوسط إنفاق الفرد في الشريحة الدنيا، التي تمثل أقل 10% من السكان إنفاقًا، نحو 5854 جنيها سنويا (488 جنيه شهريا)، وبالتالي يقع المنتمون إليها تحت خط الفقر المدقع (الجوع). بينما تقع الشرائح الثلاثة الأدنى في هذا التصنيف جميعها تحت خط الفقر القومي. ويبدأ الواقعون على خط الفقر في الظهور عند الشريحة الرابعة التي يصل إنفاق الفرد فيها إلى 872 جنيها شهريًا، حسب بيانات عام 2020/2019. ويُلاحظ هنا أن للفقر طابعًا جغرافيًا، إذ يتركز بدرجة أكبر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه 43% من الفقراء على مستوى الجمهورية، رغم أن سكانه لا يزيدون على 26.4% من سكان مصر.

شكل رقم (2)

ويتطلب البقاء فوق خط الفقر إمكانية توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، وتشمل الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، وقد شهدت جميعها زيادات كبيرة في الأسعار تهدد أعدادًا متزايدة من السكان بعدم تلبية احتياجاتها الأساسية، كما تضغط على فئات الدخل الواقعة فوق خط الفقر وتخفض من مستويات معيشتها.

فبالإضافة إلى الغذاء الذي شهد أكبر نسبة زيادة في الأسعار، ارتفع التضخم في بند المسكن (ويضم الإيجارات والمياه والكهرباء والوقود المنزلي) بنسبة 8% في فبراير 2023 مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. وبينما يمثل الإنفاق على الغذاء نحو نصف نفقات الشريحة الأدنى من الدخل، فإن بند المسكن هو ثاني أكبر بنود إنفاقها ويستحوذ على 23.1% منها. وتقل نسبته إلى 18.4% من إنفاق الشريحة العليا.

كما ارتفع التضخم في بند الرعاية الصحية بنسبة 16.7% في فبراير. وتحتل الرعاية الصحية المرتبة الثالثة في نفقات الأسر الأدنى دخلًا بنسبة 8.3% من نصيب الفرد من الإنفاق السنوي للأسرة. بينما يرتفع نصيبها إلى 12.2% في أعلى فئة من حيث الدخل. ويسرى الأمر ذاته على النقل والمواصلات، فقد ارتفع معدل زيادة أسعارها بنسبة 19.4%، في فبراير (قبل زيادة أسعار الوقود في مارس). ويمثل الإنفاق على هذا البند 4.3% من نفقات الفرد في الشريحة الأدنى للدخل، بينما يصل إلى 8.9% في الشريحة العليا.

بينما ارتفع التضخم في أسعار الملابس والأحذية بنحو 19%، ويوجه الأفراد في الشريحة الدنيا 5.6% من نصيبهم من الإنفاق السنوي للأسرة إلى الملابس، بينما تقل هذه النسبة إلى 4.7% لدى أفراد الشريحة العليا.

أما بند التعليم فقد ارتفع معدل زيادة الأسعار فيه بنسبة 7.7% في شهر فبراير. ويمثل التعليم 2.6% من نصيب الفرد من الإنفاق الكلي السنوي للأسرة (التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم) في الشريحة الأدنى من الدخل، ويرتفع إلى 8.4% لدى الشريحة الأعلى من شرائح الدخل العشرة. ورغم انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم لدى الشرائح الدنيا للدخل، إلا أنه من البنود التي تتأثر بوضوح بالغلاء وتزايد الفقر، فقد خفض ربع المشاركين في مسح المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية إنفاقهم على التعليم مع غلاء الأسعار.

كما يوضح بحث الدخل والإنفاق أن هناك ارتباطًا بين الفقر وزيادة التفاوت بين نسب التحاق الإناث والذكور بالتعليم، فمع زيادة نسب الفقر يقل التحاق البنات بالتعليم خاصة في سن من 16 إلى 18 سنة.

لماذا ارتفع التضخم لهذا المستوى؟

يهتم الخطاب الحكومي في تعليقه على موجات ارتفاعات الأسعار بإبراز البعد الدولي للأزمة، وكونها ظاهرة يشهدها العالم كله، منكرا أي دور للسياسة الحكومية في خلق أو مفاقمة هذا الوضع. إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة لعبت دورًا كبيرا في مفاقمة الأوضاع، خاصة من خلال القرارات المتتالية بتخفيض سعر صرف الجنيه، حتى فقد نحو 50% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي في أقل من سنة.

بدأ التضخم مساره نحو الارتفاع منذ بداية 2022 بالتزامن مع الغزو الروسي لأوكرانيا الذي تسبب في زيادة أسعار الغذاء والطاقة في العالم. وانعكست الحرب على حركات المضاربين والمستثمرين في أسواق المال، الذين تأثروا أيضًا بسياسات رفع الفائدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى خروج حوالي 20 مليار دولار من استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الحكومية من مصر (أحد صور الديون الحكومية)[9]، والتي سمَّاها وزير المالية المصري صراحةً بالأموال الساخنة.[10]

هذا السياق الدولي تقاطع مع سياسات تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة خلقت وضعًا شديد الهشاشة للاقتصاد المصري في علاقته مع العالم الخارجي. أحد أهم هذه السياسات كان التوسع المنتظم والكبير في الديون الخارجية خلال السنوات العشر الأخيرة، ثم تراكُم هذه الديون بوتيرة مرتفعة بعد توقيع اتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016، مما أدى إلى تزايد التزامات مصر بالعملة الصعبة وتضييق المساحة المتاحة أمامها لتحمل أي صدمات يترتب عليها نقص في الموارد الدولارية.[11]

9 «رئيس الوزراء: 20 مليار دولار خرجت من مصر منذ بداية العام»، موقع مصراوي، 2022/5/15، https://rb.gy/ku5rny

10 «تعلمنا الدرس...لن نعتمد على الأموال الساخنة مرة أخرى»، موقع صدى البلد، https://rb.gy/ontjx4

11 «تعليق المبادرة المصرية على الإعلان عن اتفاق قرض جديد لمصر من صندوق النقد: ست سنوات من صندوق النقد: دواء يفاقم الداء»، 2023/10/18، https://rb.gy/8ragom

شكل رقم (3)

في مواجهة هذا الوضع الضاغط قررت الدولة اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي مجدداً في إطار حزمة قروض واستثمارات، والسماح لسعر صرف الجنيه بالهبوط، وكلاهما يعبر عن سياسة تبنتها الدولة لها تبعاتها الواضحة على معدلات التضخم، التي تسارعت زياداتها بعد ذلك.

وتأثرت الارتفاعات المتتالية في معدلات زيادة أسعار الكثير من السلع على مدار العام الماضي بثلاثة عوامل تمثلت في: زيادة أسعار السلع عالمياً، ونقص العملة الصعبة اللازمة للاستيراد، بكل ما ترتب عليه من تأخر لعمليات الاستيراد ونقص في السلع وبالتالي زيادة أسعارها محلياً، وانخفاض سعر صرف الجنيه وبالتالي ارتفاع تكلفة شراء السلع والخامات المستوردة. وكان الارتباط بين انخفاض الجنيه وصعود مؤشر التضخم جلياً كما توضح الأرقام.

ففي شهر مارس 2022، الذي شهد تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار من 15.7 إلى 18.27 جنيه، ارتفعت معدلات التضخم بنسبة 12.1% على مستوى الجمهورية (تشمل الريف والحضر)

مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ثم زادت بـ 14.9% في الشهر التالي وتصاعدت تدريجيًا إلى 16.3% في أكتوبر، قبل أن تقفز مع ثاني تخفيض كبير لسعر الجنيه (من 19.6 إلى 24.53 جنيه) ليبلغ التضخم 19.2% في نوفمبر. ومع التخفيض الثالث للعملة في يناير 2023 الذي وصل بها إلى حدود الـ30 جنيهًا للدولار الواحد، سجل التضخم زيادة كبيرة بلغت 26.5% على أساس سنوي، ثم تزايد في فبراير إلى 32.9%.[12]

ومن المهم الإشارة إلى أن مصر تستورد أكثر من 40% من احتياجاتها من الغذاء[13]، مما جعلها أكثر تعرضًا للتأثر بزيادة أسعار الغذاء العالمية وصدمات التجارة التي ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية. لكن اتجاه أسعار الغذاء العالمية إلى التراجع خلال الشهور الماضية،[14] لم ينعكس على التضخم في مصر لأن انخفاض قيمة العملة كان أقوى أثرًا، مع ضعف مرونة الأسعار المحلية تجاه الانخفاضات العالمية بسبب وجود احتكارات محلية، مقابل مرونتها العالية في حالة الارتفاع.

ويظهر الارتباط بين الاعتماد على استيراد الغذاء وبين انخفاض سعر صرف الجنيه في المؤشرات التفصيلية للتضخم، فالمجموعات السلعية الأكثر ارتفاعًا مرتبطة إلى حد كبير بكونها مستورَدة، أو أن أحد مكونات إنتاجها الأساسية مستورد.

وسجل معدل ارتفاع أسعار الطعام والشراب في فبراير من العام الحالي 61.5% زيادة عن نفس الشهر من عام 2022. وجاءت نسب الارتفاع أكبر في عدد من المجموعات الغذائية الرئيسية، على رأسها مجموعة الحبوب والخبز، التي تعتمد على القمح المستورد، والتي زادت بنسبة 76.7%. بينما سجلت مجموعات اللحوم والدواجن 95%، والألبان والجبن والبيض 75.5% زيادة في أسعارها على

12 بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، https://www.capmas.gov.eg

13 “Food price shocks and diets among poor households in Egypt”, IFPRI Blog: Research Post, 292023/12/, https://www.ifpri.org/blog/food-price-shocks-and-diets-among-poor-households-egypt

14 “The FAO Food Price Index drops again in February, albeit only marginally”, FAO, 032023/03/, https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/en/

أساس سنوي، متأثرةً بارتفاع أسعار الأعلاف المستوردة، وعدم توافرها نتيجة صعوبات الاستيراد المرتبطة بأزمة نقص العملة الصعبة.

هذه الموجة العنيفة من ارتفاعات الأسعار جاءت بعد عامين من الاستقرار حول معدل 5%، كان التضخم قبلهما قد وصل إلى 29.5% في عام 2017، السنة التالية لقرار تعويم الجنيه في نوفمبر 2016. استقرار المؤشر عند معدل منخفض نسبيًا قبل الارتفاعات الأخيرة يرتبط في جانب مهم منه بتعديل تم في طريقة حسابه، تضمن تغييرًا في سلة السلع المحسوبة في مؤشر أسعار المستهلكين وتحديثًا لسنة الأساس لما بعد تخفيض العملة في 2016.

ورغم انخفاض مؤشر التضخم في السنوات التالية فإن هذا لم ينعكس على مستويات معيشة المتضررين من آثار التعويم، حيث يقيس المؤشر معدل الزيادة في الأسعار، ولا يعني تراجعه انخفاض تلك الأسعار، وبالتالي تكون القدرة الشرائية للمستهلكين قد انخفضت بالفعل، وتأتي موجات التضخم الجديدة فيتراكم أثرُها فوق أثر الموجات السابقة، طالما لم تحدث زيادة حقيقية في دخول السكان تعادل أثر التضخم.

تقييم الحزمة الحكومية لمواجهة تزايد الأسعار

في مواجهة الضغوط المعيشية المتزايدة، وبالتزامن مع إعلان الحكومة يوم 2 مارس 2023 عن زيادة أسعار الوقود[15] بنسب تتراوح بين 7 إلى 20%، أعلن رئيس الجمهورية عن عدد من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف أثر التضخم على المواطنين، تشمل زيادة أجور العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب الكادرات الخاصة بمختلف درجاتهم، ورفع الحد الأدنى لأجر العاملين بهذه القطاعات، وزيادة المعاشات، ورفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي، وزيادة التحويلات النقدية للمستفيدين من برامج «تكافل وكرامة».[16]

15 «أسعار البنزين الجديدة والسولار بعد قرار لجنة التسعير التلقائي»، موقع المصري اليوم، 2023/3/2، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2831552

16 «بالأرقام.. السيسي يعلن زيادة الحد الأدنى للأجور للعاملين بالدولة والمعاشات»، موقع المصري اليوم، 2023/3/2، https://www.almasryalyoum.com/news/details/283198

تضمنت الحزمة الحكومية التي تم الإعلان عنها زيادة جديدة في أجور العاملين في القطاعات التابعة للدولة، ليرتفع الحد الأدنى للأجر في تلك القطاعات إلى 3500 جنيه بداية من إبريل 2023 و»تحسين دخول العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأصحاب الكادرات الخاصة اعتبارًا من أول أبريل، بحيث يزداد بموجبها دخل الموظف بحد أدنى ١٠٠٠ جنيه شهريًا».

وتعتبر هذه الزيادة الثالثة والأكبر للحد الأدنى للأجر خلال عام واحد، حيث تم رفع قيمته في نوفمبر الماضي إلى 3000 جنيه، وقبلها في مطلع العام المالي الجاري في يوليو 2022 إلى 2700 جنيه. وبذلك يكون قد ارتفع بنحو 46% خلال ما يقرب من العام، في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة العملة المحلية بحوالي 49%.

وكانت الحكومة قد أعلنت في مارس 2022،[17] عقب تخفيض قيمة الجنيه، عن زيادات في العلاوة السنوية للعاملين بالدولة، وعجلت بتطبيقها من شهر إبريل بدلا من يوليو.

أما العاملون بالقطاع الخاص فلم يحظوا سوى بزيادة محدودة، حيث قرر المجلس القومي للأجور زيادة الحد الأدنى لأجور العاملين في هذا القطاع من 2400 إلى 2700 جنيه اعتبارًا من أول يناير من العام الجاري.[18]

وعلى الرغم من أن مبلغ الحد الأدنى للأجر قد زاد بين عامي 2011 و2022 بأكثر من 300% لكن قيمته مقومة بالدولار (الذي يتراجع الجنيه أمامه) لم ترتفع بأكثر من 5%، وبعد التراجع الكبير في قيمة العملة خلال الشهور الأخيرة فإن قيمة الحد الأدنى بعد زيادته التي ستطبق في إبريل مقوَّمةً بالدولار ستكون أقل من نظيرتها في 2011. ورغم أن هذه العلاقة قد لا تعكس بدقة القيمة الحقيقية للأجر إلا أنها تعطي مؤشرًا على أن قيمته الحقيقية تنخفض على مر السنوات.

17 «الحكومة تقدم حزمة تحفيز جديدة بعد رفع أسعار الفائدة وتخفيض الجنيه»، نشرة انتربرايز الاقتصادية، 2022/3/22، https://rb.gy/asp9ff

18 «القومي للأجور يقر زيادة الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص لـ2700 جنيه»، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، 2023/12/29، https://rb.gy/msqdgc

شكل رقم (4)

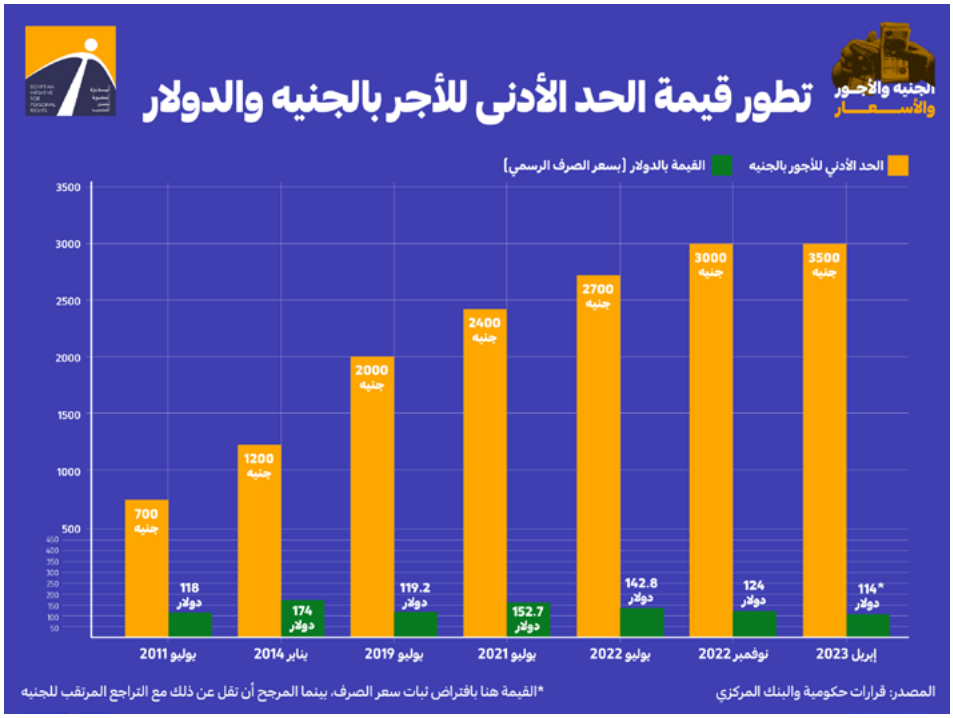

ويمكن استخدام الحد الأدنى للأجر كمقياس يعطي تصورًا عن مستوى معيشة الجانب الأكبر من السكان. **فتوضح نتائج بحث الدخل والإنفاق أن 90% من الأفراد المصريين يعيشون بأقل من المبلغ الذي حددته الدولة كحد أدنى للدخل، الذي يفترض أن يوفر حياة كريمة للموظف،** والذي بلغ 2000 جنيه شهرياً في فترة إجراء البحث الحكومي في 2020/2019، حيث كان متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الكلي في ثاني أعلى 10% من السكان إنفاقا (العشير التاسع) يبلغ نحو 1775 جنيهًا شهريًا.

ورغم أهمية زيادة الحد الأدنى للأجور مع ارتفاع معدلات التضخم، فإن اقتصار الاستفادة منه على العاملين في القطاعات الحكومية والهيئات والشركات التابعة للدولة يقلل نسبياً من تدهور مستوى معيشة تلك الفئات، لكنه لا يكفي لحماية قطاع كبير من الفئات الأكثر هشاشة، لأن نسبة من يعملون بالقطاع الحكومي من الفقراء لا تتجاوز 12.2%. أما العاملون المسجلون في منشآت خاصة فيمثلون نحو 37% من الفقراء، بينما يعمل 50.9% من الفقراء المشتغلين خارج المنشآت.

وفضلًا عن عدم استفادة العاملين في القطاع الخاص من الحد الأدنى الجديد للأجور، ليست هناك وسائل واضحة حتى الآن لإلزام القطاع الخاص بتطبيق الحد الأدنى الذي قرره المجلس القومي للأجور، وبالتالي لا توجد آلية لحماية أجور هذه الفئة الواسعة من العاملين من موجة الغلاء الطاحنة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه لا توجد أي آليات حماية للعمالة غير الرسمية، لذلك تتطلب حمايتها التدخل بطرق إضافية غير آلية الأجور.[19]

وتضمنت الحزمة الحكومية أيضًا زيادة المعاشات المُنصرفة لأصحابها والمستفيدين عنهم بنسبة 15% اعتباراً من أول إبريل 2023، وهي زيادة محدودة مقارنة بالارتفاعات الكبيرة في الأسعار، وتتطلب تدخلات أخرى لتخفيف أثر تراجع القدرة الشرائية.

كما شملت الحزمة رفع حد الإعفاء الضريبي على الدخل السنوي ليصل إلى 36 ألف جنيه سنوياً بدلا من 24 ألفا، ويطبق على كل الموظفين من بداية إبريل بحسب ما أعلنه الرئيس يوم 19 مارس الجاري. ويتمتع الموظفون بنوعين من الإعفاءات الضريبة، إعفاء شخصي على الراتب بقيمة 9 آلاف جنيه تمت زيادته إلى 15 ألف جنيه سنويا، وإعفاء على أول شريحة من الدخل تزيد على حد الإعفاء الشخصي (تسمى الشريحة الصفرية) كانت قيمته 15 ألف جنيه وزادت بناء على هذا القرار إلى 21 ألف جنيه، وبجمع الإعفائين تكون أول 36 ألف جنيه من الدخل السنوي معفيةً من الضرائب (من لا تتجاوز أجورهم الشهرية 3 ألاف جنيه لن يدفعوا أي ضرائب على الدخل).

وتعتبر زيادة حد الإعفاء الضريبي أحد الإجراءات الداعمة للفئات الأقل دخلًا في مواجهة التضخم، وتستفيد منها قطاعات واسعة نسبيًا من السكان. وأعلنت الحكومة أن الخطوة ستكلف الموازنة 10 مليارات جنيه[20]، من المخطط تمويلها عبر شريحة ضريبية إضافية على أصحاب الدخول العليا[21]، مما يزيد من تصاعدية الضرائب. ويتسم هيكل الضرائب المصري بشكل عام بأنه تنازلي،

19 انظر/ي ورقة سياسات: «كيف يمكن حماية العمالة الهشة في مصر أثناء الأزمات؟»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 21 ديسمبر 2022، https://rb.gy/unvewp

20 الضرائب المصرية: 10 مليارات جنيه تكلفة قرار رفع حد الإعفاء الضريبي، موقع مباشر، https://rb.gy/73xgux

21 «المالية» تقترح استحداث شريحة ضريبية جديدة لأصحاب الدخول التي تتجاوز 800 ألف جنيه، نشرة إنتربرايز، https://rb.gy/qxd62j

تتحمل الشرائح الدنيا من الدخل عبئه الأكبر.

وأخيرًا، سترفع الحكومة المبالغ المخصصة للدعم النقدي عبر برامج تكافل وكرامة، اعتبارا من أول أبريل. ويحصل المستفيدون من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية الحكومية على مبالغ تتراوح بين 350 إلى 500 جنيه شهرياً، حسب طبيعة الأسرة ونوع البرنامج. ستزيد هذه المبالغ بنسبة 25%، وهي نسبة غير كافية في مواجهة التضخم المتزايد، حيث ستتراوح قيمة الدعم بعد الزيادة بين 438 جنيه و 625 جنيه (ما يعادل 14.6 دولار و20.8 دولار للأسرة شهريا)، مع الوضع في الاعتبار أن البرنامج لا يشمل تحت مظلته ما يقرب من نصف الفقراء في مصر. ووصل عدد الأسر المستفيدة من هذه البرامج نحو 4.6 مليون أسرة، بحسب التصريحات الحكومية.[22]

شكل رقم (5)

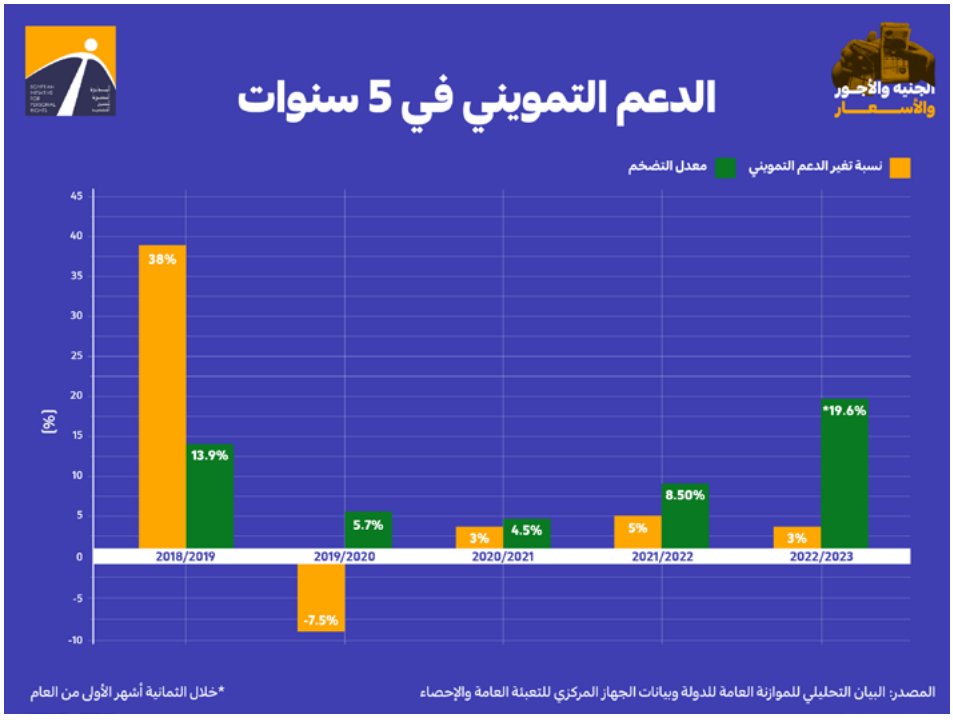

22 «التضامن: 4.6 مليون أسرة مستفيدة من برامج الدعم النقدي»، موقع جريدة حابي، 2022/12/22، https://rb.gy/zuonjx

مخارج أخرى من الأزمة

وجهت موجات الغلاء والتخفيضات المتتالية لقيمة الجنيه ضربات ساحقة لمستويات معيشة فئات واسعة من المصريين، وتبدو الإجراءات التي أعلنت عنها الدولة للحماية الاجتماعية رغم إيجابية بعضها، غير كافية لتحقيق هدف حماية الملايين المهددين بالحرمان من حقهم في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية ومختلف الحقوق الأساسية. وتوجد مداخل أخرى يمكن أن تساعد على حل الأزمة وتخفيف أثرها بشكل ملموس، يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1. المدخل الرئيسي لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للملايين البشر المقيمين في مصر، والمهددين بالحرمان من حقوقهم الأساسية بسبب الأزمة، هو اتخاذ قرار بتوجيه السياسات نحو إخراج الاقتصاد من مأزق الديون، وتعديل المسار في اتجاه نمو مبني على إنتاج سلع وخدمات حقيقية، بما يمكنه من الخروج من دائرة التضخم وتخفيض العملة. بدون اتخاذ هذا المسار لن تكفي أي سياسات للدعم أو تحسين الأجور في حماية النسبة الغالبة من المصريين من التدهور العنيف في مستوياتهم المعيشية.

2. إعادة الاعتبار للدعم التمويني أحد المداخل المؤثرة في حماية أعداد كبيرة من الفئات الأكثر هشاشة في الوضع الحالي، خاصة وأن الدعم العيني في صورة سلع يعد أقل تأثرًا بالتضخم المتزايد، مقارنةً بالدعم النقدي أو زيادات الأجور، التي تتآكل قيمتها مع تراجع الجنيه وزيادات الأسعار.

   وقد تقلصت ميزانية الدعم التمويني بشكل كبير في السنوات الأخيرة كنسبة من الإنفاق العام، وزادت قيمته زيادات طفيفة لا تتناسب مع التضخم.

3. إذا كانت الدولة تستهدف تخفيف الأزمة عن نسبة كبيرة من السكان فإن تخفيض الضرائب المرتبطة مباشرة بالاستهلاك مثل ضريبة القيمة المضافة يمكن أن يخفف العبء. وطالما الحكومة مستعدة للتخلي عن بعض إيراداتها المتوقعة، كما تفعل بالتأجيل والتجميد

المتكرر لضريبة الأرباح الرأسمالية،[23] رغم أنها تفرض بطبيعتها على الشرائح الأغنى وعلى نشاط ريعي، فبإمكانها بدلًا من ذلك تخفيض ضريبة القيمة المضافة التي تنعكس مباشرة على الأحوال المعيشية لكل السكان.

23 وائل جمال، تأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة.. ظلم للمواطنين الأقل دخلا، مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، https://rb.gy/g4jrrb